مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال
ISSN : 2602-6570
المجلد05 العدد 01– جوان 2022

انعكاسات جائحة كورونا على أهم المؤشرات الاقتصادية في الجزائر–دراسة اقتصادية تحليلية–

The Repercussions of the Corona Pandemic on the most important economic indicators in Algeria - an analytical economic study

وردة شيبان[1*]، سامية مقعاش[2]

[1] جامعة باتنة1 الحاج لخضر، warda.chibane@univ-batna.dz

[2] جامعة باتنة1 الحاج لخضر، samia.megaache@univ-batna.dz

تاريخ الاستلام: 2022/02/05 تاريخ القبول: 2022/05/23

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل أثر جائحة كورونا (كوفيد–19) على أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، وكذا تسليط الضوء على أهم الإجراءات والتدابير الوقائية التي اتخذتها الحكومة الجزائرية من أجل احتواء الجائحة ومدى فعاليتها.

وتوصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن جائحة كورونا أثرت بشكل سلبي على الاقتصاد العالمي بصفة عامة والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة، وهذا راجع إلى أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي يعتمد في إيراداته على قطاع المحروقات بنسبة كبيرة، ومن أجل التصدي لمثل هذه الأزمات لابد من اعتماد التنويع الاقتصادي والخروج من التبعية النفطية

الكلمات المفتاحية: فيروس كورونا، النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة. ميزان المدفوعات.

تصنيف JEL: F41، F62، G01

Abstract:

This research aims to study and analyze the impact of the Corona virus (Covid-19) on the most important macroeconomic indicators in Algeria, as well as shedding light on the most important preventive measures and measures taken by the Algerian government in order to contain the pandemic and their effectiveness.

Through this study, we concluded that the Corona pandemic negatively affected the global economy in general and the Algerian economy in particular, and this is due to the fact that the Algerian economy is a rentier economy that depends in its revenues on the hydrocarbon sector in a large proportion, and in order to address such crises it is necessary to adopt diversification Economic and out of oil dependency

Keywords : Corona virus, preventive measures, economic growth, inflation, unemployment
Jel Classification Codes : **F41 ،F62 ،G01**

*المؤلف المراسل.

1.مقدمة

تعد أزمة فيروس كورونا محور اهتمام الباحثين والدارسين في مجالات العلوم بشتى فروعها كما أصبحت على رأس المتابعات والتحليلات ليس فقط ذات الطابع الطبي البحت ولكن المتابعات ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي. فعلى الرغم من أن أزمة فيروس كورونا هي وليدة أزمة صحية إلا أن لها وقعا أكبر من ذلك، فهي كارثة إنسانية واجتماعية واقتصادية أسفرت عن تغيرات وتحولات شلت معظم الاقتصاديات في العالم.

إن ظهور فيروس كورونا (كوفيد–19) وانتشاره بين دول العالم كشف الكثير من نقاط الضعف في النظام العالمي، فعلى الرغم من خبرات الدول في إدارة الأزمات إلا أن هذا النظام استطاع عزل الدول وشعوبها عن بعض، لا بل عزل الناس في بيوتها فكان تأثيره كبيرا على مؤشرات الاقتصاد العالمي. وعلى اعتبار أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي يعتمد في مداخيله على إيرادات المحروقات كانت لها الضربة الموجعة من الجهتين بسبب تراجع الطلب العالمي على المحروقات وانهيار الأسعار العالمية للنفط.

على ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: **ما هي انعكاسات جائحة كورونا على أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر؟** ويتفرع عن هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

– ما هي قنوات انتقال أثار فيروس كورونا إلى الاقتصاد العالمي؟

– كيف أثر فيروس كورونا على الاقتصادي الجزائري؟

– هل كان للإجراءات الاحترازية المتخذة من طرف السلطات الجزائرية دور في التقليل من آثار الجائحة؟

فرضيات الدراسة: من أجل الوقوف على آثار جائحة كورونا على مؤشرات الاقتصاد الجزائري تم صياغة الفرضيات التالية:

– أدت تداعيات فيروس كورونا إلى حدوث انكماش في الاقتصاد العالمي.

– انتقل فيروس كورونا إلى مختلف دول العالم وأثر عليها عبر مجموعة من القنوات.

– أثر فيروس كورونا على الاقتصاد الجزائري بحكم البنية التركيبية الهشة التي يعاني منها وبحكم أنه اقتصاد ريعي يعتمد على المحروقات في إيراداته.

أهمية وأهداف الدراسة:

تنبع أهمية وأهداف هذا البحث من خطورة تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي بصفة عامة والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة من خلال دراسة آثارها على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في ظل الإجراءات الاحترازية المتخذة من أجل احتواء الجائحة.

منهج الدراسة:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع وبغية تحقيق الهدف من هذه الدراسة تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لأهم الانعكاسات الاقتصادية لفيروس كورونا، وذلك بالاعتماد على البيانات الإحصائية المستقاة من مصادر التوثيق الرسمية.

2. مفهوم فيروس كورونا (كوفيد–19–).

فيروسات كورونا هي فصيلة كبيرة من الفيروسات التي قد تسبب المرض للحيوان والإنسان معا، فمن المعروف أن عددا من فيروسات كورونا تسبب لدى البشر حالات عدوى الجهاز التنفسي التي تتراوح حدتها من نزلات البرد الشائعة إلى الأمراض الأشد وخامة مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (السارس). (الأنروا، 2020، صفحة 01)

1.2.تعريف فيروس كوفيد –19.

فيروس كوفيد –19– هو مرض معد يسببه كورونا –سارس 2– وقد عرفته منظمة الصحة العالمية على أنه: " فصيلة من الفيروسات التي قد تسبب المرض للحيوان والإنسان "، وتم اكتشاف فيروس كوفيد–19– لأول مرة في 31 ديسمبر 2019، بعد الإبلاغ عن مجموعة من حالات الالتهاب الرئوي الفيروسي في مدينة وهان الصينية، وقامت منظمة الصحة العالمية بإعلان كوفيد–19– كوباء عالمي في 11 مارس 2020 في ظل الارتفاع الكبير للإصابات في بلدان العالم. (تواث، 2021، صفحة 85)

2.2. أسباب انتشار فيروس كوفيد–19–:

ينتشر فيروس كوفيد –19– بشكل رئيسي من خلال المخالطة الشخصية الضيقة (ضمن 6 أقدام، أو 2 متر). كما يمكن أن ينتشر الفيروس عن طريق الرذاذ التنفسي المنطلق عندما يسعل المصاب بالفيروس أو يعطس أو يتنفس أو يتحدث، حيث يمكن استنشاق هذا الرذاذ أو دخوله في فم شخص قريب أو أنفه أو عينه.

ويمكن أحيانًا أن ينتشر فيروس كوفيد –19– عن طريق الرذاذ أو القطيرات الصغيرة التي تبقى عالقة في الهواء لعدة دقائق أو ساعات، ويسمى ذلك بالانتقال الهوائي، فقد ذكرت دراسة نشرها باحثون أمريكيون في مجلة "ساينس" العلمية ثلاث أسباب رئيسية لانتشار الوباء بسرعة كبيرة تتمثل فيما يلي: (CLINIK، 2020)

أ. انتقال العدوى في المنازل: أكدت الدراسة أن (46%) إلى (66%) من الإصابات بالفيروس تحدث بسبب انتقال العدوى في المنازل، كما خلصت دراسة أخرى في كوريا الجنوبية بعد فحص أكثر من (59ألف) حالة إصابة إلى أن خطر الإصابة بالعدوى في المنزل أعلى بست مرات من أماكن أخرى.

ب. الاختلاط: بالإضافة إلى السبب الأول في انتشار الفيروس، فإن الدراسة أكدت أن الاختلاط في المؤسسات التي تأوي عددا كبيرا من الأشخاص مثل السجون ودور الإيواء ومرافق الرعاية هي مصدرا لانتشار الوباء بسرعة، حيث أن الاختلاط أثناء الأحداث والمناسبات الكبرى التي يجتمع فيها عدد كبير من الناس يساعد على انتشار الفيروس، كما أن حامل الفيروس الذي لا تظهر عليه الأعراض باكرا هو من ينشره بين الناس في أحداث تحتضنها العديد من المناسبات مثل: حفلات الزفاف الجنائز،.. إلخ.

ج. السفر: هو السبب الثالث في انتشار فيروس كوفيد– 19، حيث أشارت الدراسة الأمريكية أن منع التنقل قد يبطئ من انتشار الفيروس في العالم.

3. آثار فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي.

1.3.الأثر على النمو الاقتصادي:

ذكر تقرير "أفاق الاقتصاد العالمي" الصادر عن صندوق النقد الدولي في جوان 2020 أن النمو الاقتصادي العالمي سجل انكماشا يقدر بـ (–4.9%) في عام 2020 بسبب تداعيات جائحة كورونا. (الدولي، 2021). فخلال أشهر فقط من تفشي فيروس كوفيد –19– تغيرت أرقام النمو الاقتصادي التي حققتها أكبر اقتصاديات العالم في سنة 2019 إلى انكماش في سنة 2020، فمن أعلى نسبة نمو تم تحقيقها في سنة 2019 كانت في الصين بـ 6.1% وأكبر ناتج محلي كان في الولايات المتحدة الأمريكية بنحو 22.3 تريليون دولار، تحولت هذه الأرقام إلى نسب كبيرة من الانكماش والركود.

الجدول رقم (01): معدل النمو والانكماش في بعض الاقتصاديات الكبرى في العالم

المؤشر، السنة	معدل النمو (2019)	معدل الانكماش (2020.)
الولايات المتحدة الأمريكية	%2.4	%31.4
الصين	%6.1	%6.8
اليابان	%2.1	%7.8
ألمانيا	%0.5	%9.7
بريطانيا	%1.6	%20

المصدر: خالد المنشاوي، هكذا تبدلت أرقام النمو الاقتصادي لكبرى الاقتصاديات في العام إلى انكماش عنيف، 2020، على الموقع: https://www.independentarabia.com/node

الشكل رقم (01): معدل النمو والانكماش في بعض الاقتصاديات الكبرى في العالم.

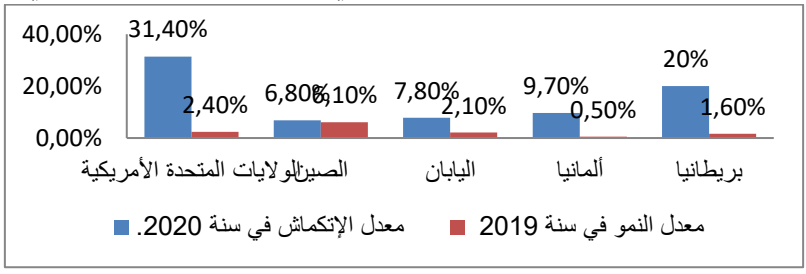

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (01)

من خلال الشكل السابق وبالاعتماد على بيانات الجدول رقم (01) نلاحظ:

–أكبر معدل انكماش سجلته الولايات المتحدة الأمريكية خلال عام 2020 بنسبة بلغت 31.4% مقابل معدل نمو في سنة 2019 بلغ 2.4%، وهو ما سبب إرباكا للإدارة الأمريكية، وقد أشارت دراسة إلى أن التكلفة المتوقعة للمال المهدر يمكن أن تصل إلى 1.7تريليون دولار في سنة 2020، بسبب الإجراءات الاحترازية الناجمة عن تفشي فيروس كورونا. (الهرش، 2020، صفحة 8)

–في حين سجلت الصين معدل انكماش يقدر بـ 6.8% مقابل معدل نمو بلغ 6.1 %خلال الربع الأول من سنة 2020، فعلى الرغم من أن الصين هي مهد تفشي الوباء وتحديدا في مدينة ووهان إلا أنها استطاعت كبح جماح الجائحة نسبيا.

–كما سجل اليابان أكبر معدل انكماش بعد الحرب العالمية الثانية بلغ 7.8% سنة 2020 مقابل معدل نمو بلغ 2.1% سنة 2019 بسبب تداعيات الجائحة.

–تعد ألمانيا رابع أكبر اقتصاد في العالم، إلا أن التداعيات التي خلفتها الجائحة تسببت في انكماش الاقتصاد بوتيرة قياسية بلغت 9.7% في سنة 2020 وذلك بسبب انهيار إنفاق المستهلكين واستثمارات الشركات، وانخفاض الصادرات. (المنشاوي، 2020، صفحة 01)

أما بريطانيا التي تعتبر خامس أكبر اقتصاد في العالم، فقد حقق اقتصادها انكماشا خلال سنة 2020 بلغ 20.4%. مقابل معدل نمو بلغ 1.6% في سنة 2019، وقد أشار مكتب الإحصاء البريطاني إلى أن هذا هو أول ركود تشهده البلاد منذ عام 2009. (المنشاوي، 2020)

2.3.الأثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

من بين المجالات الأكثر تضررا بتداعيات فيروس كورونا هو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، فوفق بيانات "الأونكتاد" فقد تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بنسبة 35% في عام 2020 لتصل إلى 01 تريليون دولار بعد أن بلغت 1.5 تريليون دولار في سنة 2019 بسبب التداعيات الاقتصادية الناتجة عن جائحة كورونا. (الاستراتيجية، 2021)

الشكل رقم:(02): تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة على نطاق العالم وحسب مجموعة الاقتصاديات (2007–2020)

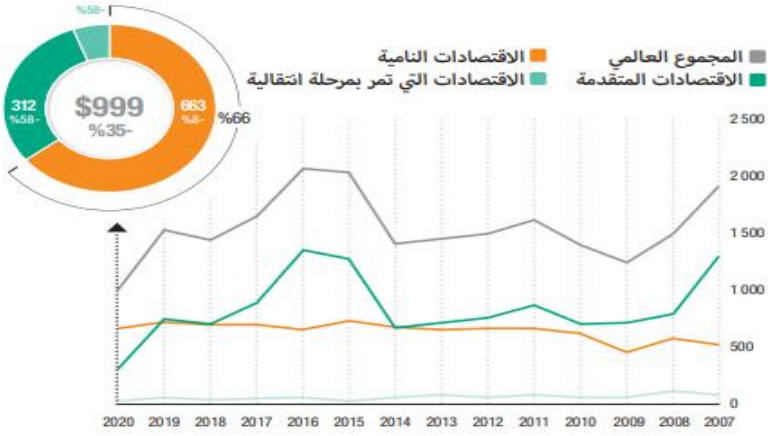

المصدر: الاستثمار في انتعاش مستدام تقرير الاستثمار العالمي 2021، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأنكاد"، 2021، ص.02.

نلاحظ من الشكل رقم (02) أن الاقتصاديات المتقدمة شهدت أكبر انخفاض حيث تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر فيها بنسبة 58 %ويرجع ذلك جزئيا إلى إعادة هيكلة الشركات والتدفقات المالية داخل الشركات، أما الاقتصاديات النامية فقد انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر فيها بنسبة أقل وصلت إلى 8% وهذا راجع إلى صمود التدفقات في أسيا، ونتيجة لذلك شكلت الاقتصاديات النامية

ثلثي الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بعد أن كانت تستأثر بأقل بقليل من النصف في عام 2019، كما أدت الجائحة إلى زيادة تدهور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية حيث سجلت انخفاضا شديدا بنسبة 58%. (الأونكتاد، 2021، صفحة 02)

أما سنة 2021 فقد شهدت تحسنا كبيرا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب بداية التعافي من الجائحة، حيث تم استعادة أكثر من 70% من الخسائر التي نجمت عن أزمة كوفيد–19 في عام 2020، أي بزيادة تقدر بـ 424 مليار دولار في الدول المتقدمة، أما اقتصاديات الدول النامية فقد عرفت فيها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر زيادات كبيرة بلغ مجموعها 427 مليار دولار في نهاية عام 2021. (المتحدة، 2021)

3.3.الأثر على السياحة الدولية:

يعتبر قطاع السياحة أحد أكثر القطاعات تضررا من تفشي مرض كوفيد–19، وقد ظهرت أثار ذلك على كل من العرض والطلب على السفر، حيث أدت القيود المفروضة على السفر إضافة إلى إلغاء الرحلات أو الحد من تواترها إلى تقلص كبير في عرض خدمات السفر المحلية والدولية. فقد أدى الانخفاض الحاد في حركة السفر الدولي إلى خسارة بلغت نحو 1.3 تريليون دولار من عائدات التصدير، أي ما يربو على 11 ضعف الخسارة التي تكبدها العالم أثناء الأزمة الاقتصادية الأخيرة في سنة 2009، وتعرض ما يتراوح بين 100 مليون إلى 120 مليون وظيفة في قطاع السياحة للخطر منها نسبة كبيرة في الشركات الصغيرة والمتوسطة. (مانجيستو، 2020)

وفي تقرير لمنظمة السياحة العالمية فإن عدد السياح الدوليين قد انخفض في عام 2020 على المستوى العالمي بنسبة تتراوح بين 3 %و4% عما كان متوقعا في أوائل جانفي 2020، وهو ما أسفر عن خسارة ما بين 30 و50 مليار دولار في إنفاق الزوار الدوليين. (UNWTO، 2021)

الشكل رقم (03): تقدير منظمة السياحة العالمية لعدد السواح الدوليين من 2001 إلى 2020.

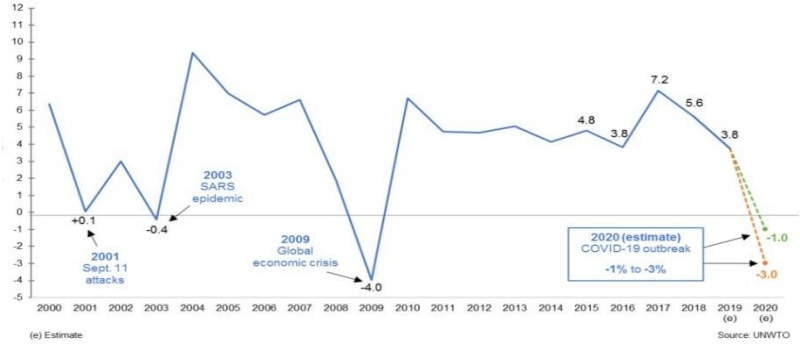

المصدر: تقييم أثر تفشي فيروس كوفيد–19 على السياحة الدولية،UNWTO ، على الموقع: ttps://www.unwto.org/ar/impact–assessment–of–the–covid–19–outbreak–on–international–touri

نلاحظ من الشكل السابق أن السياحة الدولية لم تعرف التراجع إلا في عام 2003، بسبب آثار المتلازمة التنفسية (سارز) وأثناء حرب العراق، وفي عام 2009 في خضم الأزمة الاقتصادية والمالية، ولكنها سرعان ما عادت إلى الانتعاش بعد ذلك، إلى أن جاء فيروس كورونا سنة 2020.

4.3. الأثر على البطالة والفقر:

أدى انتشار فيروس كورونا إلى تفاقم حدة العديد من التحديات التي كان يواجهها العالم منذ سنوات طويلة كالفقر والبطالة، فقد أدت الأزمة إلى تراجع التوظيف والتشغيل حيث وصلت نسبة التراجع في ساعات العمل والتشغيل إلى 17.3% وتشمل 495 مليون عامل بدوام كامل خلال تسعة أشهر الأولى من سنة 2020، وهو ما أدى إلى خسائر في مداخيل وأجور العمل تقدر بـ 860 مليار دولار مع نهاية شهر مارس 2020 و3500 مليار دولار مع نهاية سبتمبر 2020. (العربية، 2020، صفحة 09)

كما كشفت منظمة العمل الدولية أن وباء كورونا يهدد 1.6 مليار عامل في القطاع الاقتصادي غير الرسمي وهذا بسبب إجراءات الإغلاق أو لأنهم يعملون في القطاعات الأكثر تضررا، فقد وصلت الخسائر الناجمة عن التوظيف في نهاية 2020 إلى 5 تريليون دولار وهو ما أدى إلى

تراجع كبير في القدرة الاستهلاكية ووصول عدد العمال الذين التحقوا بمنطقة الفقر والفقر المدقع إلى 35 مليون عامل وعاملة بسبب تداعيات الجائحة. (وأخرون، 2020، صفحة 14)

4. انعكاسات جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري في ظل الإجراءات الوقائية.

1.4.الإجراءات الوقائية التي اتخذتها الجزائر من أجل احتواء الجائحة:

اتخذت الجزائر العديد من الإجراءات والتدابير الوقائية لمواجهة أزمة فيروس كورونا (كوفيد–19) التي كان لها الأثر الكبير سواء على الجانب الاجتماعي أو الاقتصادي تجلت تلك التدابير في عدد من المراسيم التنفيذية التي جاءت بمناسبة انتشار كوفيد–19–

فقد ذكر المرسوم التنفيذي رقم 20–70 المؤرخ في 24 مارس 2020 والذي يحدد تدابير تكميلية للوقاية من انتشار الفيروس ومكافحته في المادة 17 من الفقرة الثانية أن: "كل شخص ينتهك تدابير الحجر الصحي وقواعد التباعد والوقاية وأحكام هذا المرسوم يقع تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في قانون العقوبات الجزائري"، وأن كل من يخالف الحجر المنزلي يكون محل متابعة قضائية عقوبتها ما بين 3000 دج إلى 6000 دج أو بالحبس لمدة ثلاثة أيام فضلا عن حجز المركبات أو الدراجات بالمحشر. (البلي، 2021، صفحة 400)

كما ذكر المرسوم التنفيذي رقم 20–69 المؤرخ في 21 مارس 2020 والمتعلق بتدابير الوقاية من انتشار وباء كورونا (كوفيد–19) ومكافحته ما يلي: (الرسمية، 2020، صفحة 7)

–وضع تدابير التباعد الاجتماعي، حيث ورد في المادة الأولى من هذا المرسوم: "تحديد تدابير التباعد الاجتماعي الموجهة للوقاية من انتشار فيروس كورونا ومكافحته من خلال الحد من الاحتكاك الجسدي بين الموظفين في الفضاءات العمومية وفي أماكن العمل".

–كما جاء في المادة الثانية من هذا المرسوم أنه يجب أن تطبق التدابير موضوع هذا المرسوم على مستوى كافة التراب الوطني لمدة 14 يوما، ويمكن عند الاقتضاء رفع هذه التدابير أو تمديدها حسب نفس الشكل.

–تعليق نشاطات نقل الأشخاص، وهذا ما ورد في المادة الثالثة من نفس المرسوم والمتعلقة بالخدمات الجوية للنقل العمومي للمسافرين على الشبكة الداخلية للنقل البري في كل الاتجاهات، ونقل المسافرين بالسكك الحديدية والنقل بالمصاعد الهوائية والنقل الجماعي بسيارات الأجرة.

أما على المستوى الاقتصادي فإن الإجراءات الوقائية التي اتخذتها الحكومة الجزائرية من أجل احتواء الوباء فتمثلت فيما يلي: (سهايلية، 2021، صفحة 32)

– التخفيف من قيمة فاتورة الاستيراد من 41 إلى 31 مليار دولار.
– التخفيف من نفقات ميزانية التسيير بـ 30% دون المس بأعباء الرواتب.
– التوقف عن إبرام عقود الدراسات والخدمات مع المكاتب الأجنبية مما سيوفر للجزائر حوالي سبعة مليارات دولار سنويا.
–تأجيل إطلاق المشاريع المسجلة أو قيد التسجيل التي لم يشرع في إنجازها.
–الإبقاء دون مساس على النفقات المرتبطة بقطاع الصحة وتدعيم آليات مكافحة انتشار وباء كورونا والأمراض الوبائية بصفة عامة.
–الإبقاء دون مساس على مستوى النفقات المتعلقة بقطاع التربية.
–التكفل في قانون المالية التكميلي عند إعداده بخسائر المتعاملين الذين تضرروا من انتشار فيروس كورونا الوباء.
–تكليف الشركة الوطنية سوناطراك بالتخفيف من أعباء الاستغلال ونفقات الاستثمار من 14 إلى 7 مليار دولار من أجل الحفاظ على احتياطي الصرف.

كما كان لانتشار فيروس كورونا تأثير على الأنشطة التجارية، حيث تم إصدار أمر بغلق كل المقاهي والمطاعم والمحلات، باستثناء محلات المواد الغذائية (المخابز والملابن والبقالات ومحلات الخضر والفواكه)، وأي مخالف لهذا الإجراء ستسحب منه رخصته.

2.4. تأثير جائحة كورونا على بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر:

إن الانتشار السريع لفيروس كورونا في العالم كان له الأثر الكبير على كل مناحي الحياة، فقد أثر بشكل كبير على الفئات الفقيرة والأكثر احتياجا وأدى إلى سقوط الملايين من الأفراد في براثن الفقر، كما كان لهذا الانتشار العديد من الأضرار مست مختلف مناحي الحياة، خاصة الجانب الاقتصادي الذي يعتبر الدعامة الأساسية في كل دول العالم. وقد كانت الدول العربية خاصة المصدرة للنفط ومنها الجزائر الأكثر تضررا بهذه الجائحة.

أ. النمو الاقتصادي. شهد الاقتصاد الجزائري في الفترة الأخيرة (2018–2021) انكماشا في مستوى معدل النمو الاقتصادي الذي وصل إلى (–6.1%) في سنة 2020 مقاسا بمستوى الناتج المحلي الإجمالي، بسبب تداعيات أزمة كورونا (كوفيد –19).

جدول رقم (02): تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2018–2021

السنة	2018	2019	2020	2021
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي%	1.2	0.8	6.1-	2.4

المصدر: تقرير أفاق الاقتصاد العربي الموحد، الإصدار الخامس عشر، أكتوبر 2021، ص. 44.

الشكل رقم (3): معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 2018–2021.

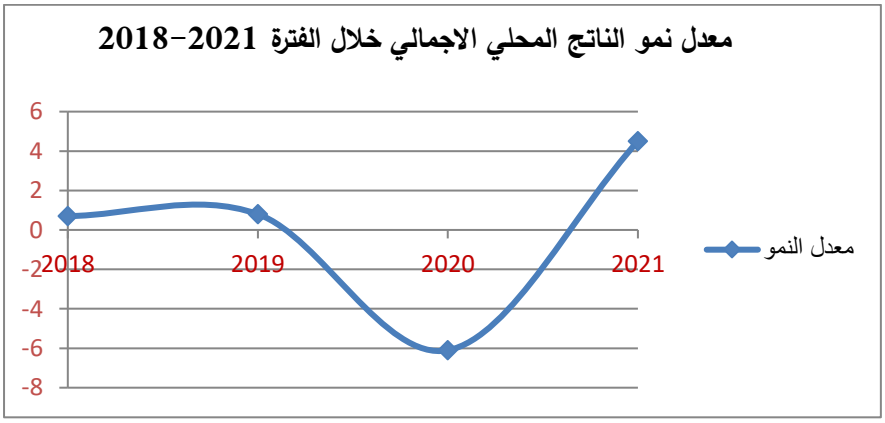

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03).

من خلال الشكل السابق وبالاعتماد على بيانات الجدول رقم (02) نلاحظ:

–سجل معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا في سنة 2019 بلغ نسبة (0.8%) مقابل (1.2%) سنة 2018، إلا أن هذه النسبة تعتبر ايجابية على الرغم من ظروف العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات وانخفاض احتياطات النقد الأجنبي، بالإضافة إلى تراجع نمو قطاع المحروقات. (الجزائر، 2019)

–أما في سنة 2020 فقد عرف معدل النمو انكماشا كبيرا بلغ (–6.1%) مقارنة بعام 2019، وجاء ذلك نتيجة ما أسفر عنه انتشار فيروس كورونا الذي أدى إلى كساد كبير بسبب إجراءات الإغلاق الصارمة من أجل احتواء الوباء، بالإضافة إلى انخفاض الإنتاج النفطي في إطار التزام الجزائر باتفاقية " أوبك+" لخفض كميات الإنتاج بما يقارب (12%) في عام 2020، حيث تراجع الإنتاج من (1023 ألف) برميل يوميا عام 2019 إلى (899 ألف) برميل يوميا في عام 2020، بالإضافة إلى تأثير انخفاض الأسعار العالمية للنفط على أوضاع الموازنة العامة للدولة التي تواجه ضغوطات نتيجة

الزيادة المطلوبة لمستويات الإنفاق العام للتخفيف من التداعيات الاقتصادية والإنسانية لانتشار فيروس كورونا. (العربي، أفريل 2020، صفحة 02)

–و في سنة 2021 شهد معدل النمو في الجزائر تحسنا مقبولا حيث بلغ (2.3%) خلال الثلاثي الأول من هذا العام، ويرجع هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى زيادة القيمة المضافة في قطاع المحروقات بنسبة (7.5%) خلال الثلاثي الأول من سنة 2021 مقابل انخفاض كبير بلغ نسبة (13.3%) خلال نفس الفترة من سنة 2020، وتحققت هذه الزيادة للقيمة المضافة للمحروقات نتيجة الارتفاع الملحوظ في أسعار البترول إذ بلغت (61.7) دولار للبرميل الواحد خلال الثلاثي الأول من عام 2021 مقابل (52.2) دولار للبرميل خلال نفس الفترة من سنة 2020. (بن يحي، 2021). وقد ذكر صندوق النقد العربي في آخر إصدار له لتقارير " آفاق الاقتصاد العربي " في أكتوبر 2021، أن النمو الاقتصادي في الجزائر من المتوقع أن يصل إلى (4.5%) في نهاية 2021، وأشار التقرير أن الاقتصاد الجزائري شهد تسجيل تعافي ملحوظ في عدد من القطاعات الاقتصادية بما يشمل الصناعة وقطاع البناء والأشغال العمومية والري والخدمات غير المسوقة والمحروقات، وربط هذا التعافي بالارتفاع المسجل في الأسعار العالمية للنفط، وكذلك نجاح عملية التلقيح ضد فيرس كورونا المستجد (كوفيد–19)، التي سمحت بإعادة الاستئناف للنشاطات الاقتصادية المختلفة.

كما ذكر نفس التقرير أن النمو الاقتصادي الجزائري سيستفيد من تبني عدد من السياسات الاقتصادية الداعمة مثل برنامج إنعاش الاقتصاد الوطني، والبرنامج الخاص لإعادة التمويل الذي وضعه بنك الجزائر بهدف دعم برنامج إنعاش الاقتصاد الوطني والذي سيستمر حتى النصف الأول من عام 2022، وكذلك الانفتاح التدريجي على الخارج على مستوى المطارات والموانئ والتنقلات في أعقاب التطور الملحوظ في مجال احتواء الجائحة خلال سنة 2021. (العربي، تقريرأفاق الاقتصاد العربي، 2021، صفحة 26).

ب. التضخم (تطور الأسعار المحلية): يعتبر مؤشر التضخم من أهم المؤشرات التي تقيس مستوى الأداء المالي والاقتصادي لأي بلد، وقد عرف هذا المؤشر في الجزائر في الآونة الأخيرة تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض نتيجة ما مرت به البلاد من أوضاع سياسية وصحية أثرت بطريقة مباشرة وغير مباشرة على معدلات التضخم كما يظهر ذلك في الجدول التالي.

جدول رقم (03): تطور معدل التضخم خلال الفترة 2018–2021.

السنة	208	2019	2020	2021
معدل التضخم%	4.27	1.95	2.4	4.5

المصدر: – تقرير أفاق الاقتصاد العربي الموحد، الإصدار الحادي عشر، أبريل 2020. ص.32.

الشكل رقم (04) يوضح تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2018–2021.

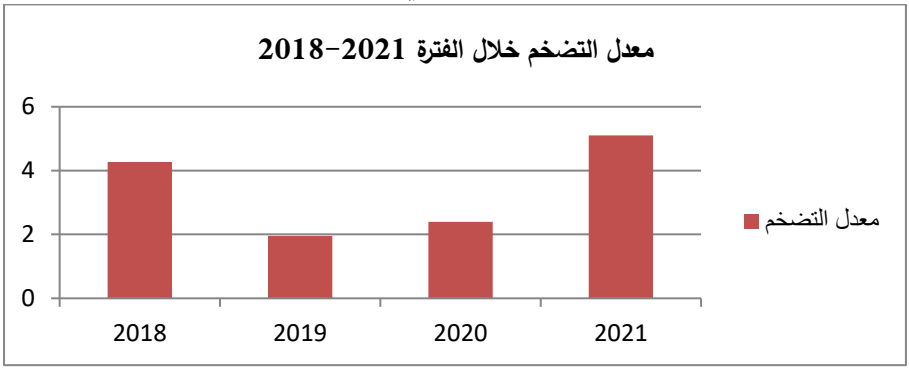

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03)

نلاحظ من خلال الشكل السابق وبالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03) أن:

– معدل التضخم في الجزائر شهد انخفاضا ملحوظا في نهاية سنة 2019 حيث وصل إلى (1.95%) مقارنة بنفس الفترة من سنة 2018 أين بلغت نسبته (4.27%)، ويرجع ذلك إلى انخفاض أسعار كل من المواد الغذائية والمشروبات والنقل والصحة والأثاث. (للإحصاء، ديسمبر 2018)

– وفي سنة 2020 ارتفع معدل التضخم ليصل إلى (2.4 %) خلال الخمس أشهر الأولى مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019، حيث شهدت سنة 2020 ارتفاعا في أسعار المواد الغذائية بنسبة (0.2%) والمواد المصنعة بـ (5.35%) مما أثر على الوتيرة الإجمالية للتضخم التي انتقلت نسبتها من (1.95%) سنة 2019 إلى (2.4%) سنة 2020، كما أن هذا جاء نتيجة الأوضاع الاستثنائية التي عرفتها الجزائر جراء جائحة كورونا (كوفيد–19) من إجراءات الغلق من أجل احتواء الجائحة. (العربي، 2021، صفحة 5)

– واصل معدل التضخم في الارتفاع ليصل (3.9%) خلال ستة أشهر الأولى من سنة 2021 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2020، ويرجع هذا الارتفاع إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة (6.8%)،

لا سيما المنتجات الفلاحية الطازجة التي سجلت ارتفاعا يقدر بـ (8.7%) والمنتجات الغذائية الصناعية التي ارتفعت بنسبة (5%)، كما عرفت المنتجات المصنعة والخدمات أيضا نفس الوتيرة بـ (6.3%) و (1.5%) على التوالي. (الجزائرية، جويلية 2021)

ج. البطالة (مستوى التشغيل): بلغت نسبة التشغيل في الجزائر في ماي 2019 نسبة (11.4%) مقابل (11.7%) في سبتمبر 2018 أي بتراجع (0.3 نقطة) مع انخفاض محسوس لدى الرجال، حيث انتقلت النسبة من (9.9%) في سبتمبر 2018 إلى (9.1%) في ماي 2019، وحسب إحصائيات نشرها الديوان الوطني للإحصاء فإن عدد السكان البطالين قد قدر بـ (1.449 مليون) شخص في 2019 مقابل (1.462) مليون شخص في سبتمبر 2018، وحسب آخر تقرير سداسي لسنة 2019، حول:" آفاق الاقتصاد الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" فإن صندوق النقد الدولي ذكر أن نسبة البطالة في الجزائر سترتفع إلى (13.3 %) في سنة 2020. كما أعلنت وزارة العمل الجزائرية فقدان (51 ألف) وظيفة خلال عام 2020 بسبب غلق مصانع ضمن القيود التي فرضتها جائحة كورونا، بالإضافة إلى غلق مصانع لتجميع وتركيب السيارات ومصانع تجميع وتركيب أجهزة منزلية وتم تسريح موظفوها. (جبريل، 2020)

وكشف "عبد الرحمان بن عوكلي" الباحث بالمجلس الجزائري الاقتصادي والاجتماعي، أن الجزائر ستسجل نسب كبيرة جدا في معدل البطالة مع استمرار الجائحة، لأن انتشار الوباء أدى إلى غلق مآت الشركات في مختلف القطاعات، بالإضافة لمئات الآلاف من أصحاب المهن الحرة الذين يصنفون في خانة اليد العاملة المؤهلة وغير الناشطة. (كحال، أوت 2020، صفحة 01)

كما جاء في دراسة قام بها المجلس، أن حجم فاقدي العمل يقدر بين (100 ألف) و(150 ألف) شخص منذ بداية الأزمة الوبائية، سواء في مناصب شغل مباشرة أو غير مباشرة أو مناصب شغل مؤقتة. (كحال، أوت 2020، صفحة 01)

د. ميزان المدفوعات (القطاع الخارجي): للتعرف على وضعية ميزان المدفوعات الجزائري ومدى تأثره بجائحة كورونا (كوفيد–19)، يمكن تتبع وضعية الأرصدة المكونة له وهي: الحساب الجاري الخارجي والميزان الرأسمالي والمالي.

جدول رقم (04): تطور أرصدة ميزان المدفوعات خلال الفترة 2017–2020. (مليار دولار)

الرصيد	الميزان التجاري	ميزان الخدمات والدخل	التحويلات الصافية	الرصيد الجاري الخارجي	الميزان الرأسمالي	الرصيد الإجمالي
2017	14.4–	10.60–	2.94	22.07–	0.315	21.76–
2018	7.32–	12.86–	3.35	16.31–	1.09	15.82–
2019	9.32–	10.46–	3.00	16.95–	0.03	16.93–
2020	10.5–	5.78–	1.79	14.5–	2.51	16.4–

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية2018

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2018، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ديسمبر 2019.
- بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية 2019.
- بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية 2020.

الشكل رقم (05): تطور أرصدة ميزان المدفوعات خلال الفترة 2017–2020

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (04).

إن المتتبع للجدول رقم (04) يستخلص العديد من الملاحظات نستعرضها فيما يلي:

–سجلت السنوات 2018، و2019 تقلصا في عجز الرصيد الجاري الخارجي، حيث بلغ (–16.31) مليار دولار و(– 16.95) مليار دولار على التوالي مقارنة بسنة 2017 التي سجلت عجزا يقدر بـ (–22.07 مليار دولار)، وذلك بسبب تقلص العجز في الميزان التجاري والذي بلغ (–7.32) مليار

دولار في سنة 2018 و(–9.32) مليار دولار سنة 2019 مقارنة بسنة 2017 التي سجلت عجزا في الميزان التجاري يقدر بـــ (–14.41).

–يرجع التقلص في عجز الميزان التجاري في سنتي 2018 و2019 إلى ارتفاع الصادرات وشبه الاستقرار في الواردات، حيث بلغت الصادرات في سنتي 2018 و 2019 (41.11 مليار دولار و 35.31 مليار دولار) على التوالي، وبالمقابل سجلت في سنة 2017 (34.56 مليار دولار)، هذا الارتفاع في حجم الصادرات هو نتيجة ارتفاع صادرات المحروقات التي تمثل 98 % من الحجم الإجمالي للصادرات في الجزائر بسبب انتعاش أسعار البترول في السوق العالمية في سنة 2018، في حين شهد عام 2020 تراجعا كبيرا في حجم الصادرات من المحروقات بلغت في نهاية أوت 2020 (14.87 مليار دولار مقابل 24.67 مليار دولار خلال نفس الفترة من سنة 2019، وجاء ذلك نتيجة الانخفاض القياسي في أسعار البترول في سنة 2020 بسبب تداعيات فيروس كورونا المستجد، وكذلك انخفاض الطلب العالمي على النفط نتيجة التزام الجزائر باتفاقية " أوبك +" لخفض الانتاج. (الجزائر، 2020)

–أما ميزان الخدمات والدخل فقد شهد ارتفاعا في العجز المسجل سنة 2018 وصل إلى (–12.86 مليار دولار) مقارنة بسنة 2017 التي سجلت عجزا بلغ (–10.60 مليار دولار)، ويرجع هذا الارتفاع إلى الضعف النسبي للصادرات (3.28 مليار دولار) مقابل الواردات (11.445 مليار دولار) من خدمات النقل والمساعدة التقنية والبناء، بالإضافة إلى انخفاض احتياطات الصرف والمتمثلة في الفوائد على الاحتياطات في الخارج والزيادة في تحويلات المداخيل (خاصة مدا خيل شركات المحروقات). (الجزائر، 2019، صفحة 15)

– وفي سنة 2019 بدأ العجز المسجل في بند الخدمات والدخل ينخفض حيث وصل إلى (–10.46 مليار دولار) سنة 2019 و (–5.78) مليار دولار خلال السداسي الأول من سنة 2020، وجاء ذلك نتيجة ارتفاع الفوائد على احتياطات الصرف في الخارج التي بلغت 0.07 مليار دولار سنة 2019 مقابل 0.04 سنة 2018، أما سنة 2020 فلم تسجل أي فوائد على احتياطات الصرف في الخارج خلال الثلاثي الثاني، بالإضافة إلى انخفاض عوائد الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب تداعيات فيروس كورونا. (الجزائر، 2019، صفحة 40)

–كذلك فإن الفائض المحقق في بند التحويلات الصافية في سنتي 2018 و2019 والذي بلغ (3.35 مليار دولار و3 مليار دولار) على التوالي مقابل 2.94 مليار دولار في سنة 2017، ساهم في تقليص العجز في الرصيد الجاري الخارجي لميزان المدفوعات. (الجزائر، 2020، صفحة 15)

–يعتبر الميزان الرأسمالي والمالي الميزان الوحيد الذي حقق فائضا خلال فترة الدراسة، حيث سجل في نهاية 2018 فائضا قدر بـــ 1.09 مليار دولار مقابل 0.31 و0.03 مليار دولار في سنتي 2017 و2019، وترجع الزيادة المسجلة في سنة 2018إ إلى الزيادة المسجلة في القروض التي تمنحها الشركة الوطنية للمحروقات لزبائنها خلال عمليات التصدير. أما سنة 2020 فقد سجل الميزان الرأسمالي والمالي في نهاية شهر أوت فائضا قدر بـ 2.51، مقابل 0.96 مليار دولار في نهاية شهر أوت 2019.

–في حين شهدت سنة 2021 انتعاشا ملحوظا في النشاط الاقتصادي وخاصة القطاع الخارجي، حيث سجل العجز في الميزان التجاري انخفاضا ملحوظا وصل إلى –9.26 مليون دولار في نهاية أوت 2021 مقابل –7.6 مليار دولار نهاية أوت 2020 بسبب انتعاش أسعار النفط العالمية، والتخفيف من الإجراءات الاحترازية ضد فيروس كورنا (كوفيد–19) نتيجة حملات التلقيح التي قامت بها الجزائر، كل هذا ساهم في تقليص العجز في ميزان المدفوعات في نهاية 2021 إلى –5.3 مليار دولار مقابل –16.4 مليار دولار سنة 2020 أي بتراجع قدر بـــ 67.5 %. (العربي، 2021، صفحة 26)

من خلال ما سبق نستنتج أن العجز المسجل في الرصيد الجاري الخارجي خلال الفترة (2017–2020) بسبب انخفاض الصادرات من المحروقات وشبه الاستقرار في الواردات أدى إلى تسجيل عجزا في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات.

5.خاتمة:

بعد دراستنا لأزمة فيروس كورونا (كوفيد–19) وكيفية تأثيره على مختلف المؤشرات الاقتصادية في الجزائر من خلال الاعتماد على البيانات والمعطيات المتاحة من المؤسسات الرسمية تم التوصل إلى جملة من النتائج أهمها:

–تأثر الاقتصاد العالمي بجائحة فيروس كورونا، نتيجة الإجراءات الوقائية المطبقة من أجل احتواء الوباء والمتمثلة في عمليات الإغلاق التي مست المطارات والموانئ وبالتالي توقف عمليات الشحن،

وهو ما أدى إلى تأثر العديد من القطاعات خاصة قطاع السياحة الدولية، كما أن التزام الدول المصدرة للنفط باتفاقية "أوبك+ "من أجل تخفيض الإنتاج أدى إلى انهيار الأسعار العالمية للنفط.

–شكل فيروس كورونا (كوفيد–19) أزمة عالمية أثرت في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمي من خلال مجموعة من القنوات أهمها قناة المبادلات التجارية.

– تأثر الاقتصاد الجزائري بشكل كبير بأزمة فيروس كورنا (كوفيد–19)، وذلك بحكم أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي يعتمد في مدا خيله على المحروقات، وبالتالي فإن تأثر هذا القطاع بسبب التزام الجزائر باتفاقية "أوبك+" التي دعت إلى تخفيض الإنتاج وبالتالي انهيار أسعار النفط.

–تعتبر الجزائر من أولى الدول التي بادرت إلى اتخاذ الإجراءات الوقائية بغية احتواء الجائحة في بدايتها ولم تنتظر التعليمات التي أصدرتها المنظمة العالمية للصحة، ورغم ذلك فإن هذه الإجراءات والتدابير لم تمنع من انتشار الوباء بشكل نهائي، لكنها ساهمت في التقليل من زيادة انتشاره..

وفي الأخير، ومما سبق يمكن وضع مجموعة من التوصيات والاقتراحات التي من شأنها التخفيف من أثار جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري:

–التخلص من هيمنة قطاع المحروقات على إيرادات الجزائر، وضرورة تشجيع التنويع الاقتصادي في مختلف القطاعات خاصة قطاع السياحة من أجل تحقيق مصادر دخل غير نفطية من أجل التصدي لمثل هذه الأزمات.

–تقديم إعانات مالية وتخفيف الإجراءات الضريبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي واجهت عملية الإغلاق أثناء الجائحة من أجل قدرتها على الصمود.

6.المراجع .

1. MAYO CLINIK. (2020). *فيروس كورونا، ما هو وكيف يمكنني وقاية نفسي منه*. تاريخ الاسترداد 12 10, 2021، من:

MAYO CLINIK: https://www.mayoclinic.org/ar/diseases-conditions/coronavirus/expert-answers/novel-coronavirus/faq-20478727

2.unwto. (2021). *تقييم أثر تفشي فيروس كورونا –19–على السياحة الدولية*. تاريخ الاسترداد 27/ 12/ 2021، من منظمة السياحة العالمية:

https://www.unwto.org/ar/impact-assessment-of-the-covid-19-outbreak-on-international-tourism

3.أخبار الامم المتحدة. (11, 2021). *في ظل تعافي غير متكافئ، الاونكتاد تفيد بحدوث انتعاش في تدفقات الاستثمار العالمي* . تاريخ الاسترداد 20 12, 2021، من الأمم المتحدة : https://news.un.org/ar/story/2021/10/1085432

4. الاتحاد العربي للنقابات وأخرون. (2020). *تقرير حول تأثير الأزمة الصحية (كوفيد–19) على الشباب في المنطقة العربية* . .

5. الأنروا. (2020). *دليل توعوي صحي شامل، فيروس كورونا المستجد (كوفيد–19).*

6.الأونكتاد. (2021). *الاستثمار في انتعاش مستدام تقرير الاستثمار العالمي 2021.* جنيف.

7. الجريدة الرسمية. (2020). المرسوم التنفيذي رقم 20–69 مؤرخ في 26 رجب عام 1441 الموافق لـ 21 مارس 2020.

8.الديوان الوطني للإحصاء. (ديسمبر 2018). *مؤشر أسعار الاستهلاك.* الجزائر.

9. بنك الجزائر. (2019). النشرات الاحصائية الثلاثية 2019، الجزائر .

10. بنك الجزائر. (2020). النشرات الاحصائية الثلاثية ، 2020 الجزائر.

https://blogs.worldbank.org/ar/voices/astrad-hsad-am-2020-tathyr-fyrws-kwrwna-almstjd-fy-12-shklaan-byanyaan

11. حسان جبريل. (2020). *الجزائر.... فقدان 51ألف وظيفة جراء غاق المصاتع،.* وكالة الاناضول.

12. حمزة كحال. (أوت 2020). جائحة كورونا تهدد قوة نصف مليون عامل .جريدة *العربي الجديد*.

13. خالد المنشاوي. (2020). هكذا تبدلت أرقام النمو الاقتصادي لكبرى الاقتصاديات في العالم إلى انكماش عنيف. *جريدة أندبندت عربية* . صفحة 01.

14. سماح سهايلية. (2021). الاجراءات الوقائية للتصدي لفيروس كورونا في الجزائر . *مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الانسانية* ، صفحة 32.

15.صندوق النقد الدولي. (2021). *تقرير أفاق الاقتصاد العالمي أكتوبر 2021.* واشنطن.

16. صندوق النقد العربي. (2021). *تقرير افاق الاقتصاد العربي الموحد أفريل 2021.*

17.صندوق النقد العربي. (أفريل 2020). *تقرير أفاق الاقتصاد العربي الموحد* .

18.فريد بن يحي. (2021). *انتعاش النمو الاقتصادي بأزيد من 2% خلال الثلاثي الأول من عام 2021*. تاريخ الاسترداد 28 12, 2021، من الإذاعة الجزائرية :

https://radioalgerie.dz/news/ar/tags/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A

19. ماري ألكا مانجيستو. (2020). *السياحة في عالم ما بعد كورونا، ثلاث خطوات لبناء مستقبل أفضل* . تاريخ الاسترداد 23 12, 2021، من مدونة البنك الدولي :

https://blogs.worldbank.org/ar/voices/alsyaht-fy-alm-ma-bd-kwrwna-thlath-khtwat-lbna-mstqbl-af

20. مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. (2021). *اتجاهات الاستثمار الاجنبي المباشر بعد جائحة كورونا*. تاريخ الاسترداد 12 11, 2021، من مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية:

https://www.ecssr.ae/reports_analysis/%D8%A7%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%87%D8%A7%D8%AA%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AC%D9%86%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%B4%D8%B1-%D8%A8%D8%B9/

21.مسعود البلي. (2021). الاجراءات القانونية والاحترازية في الجزائر لفعالية الأمن الصحي مستقبلا " جائحة كورونا نموذجا". *مجلة البحوث القانونية والإقتصادية* ، صفحة 400.

22. منظمة العمل العربية. (2020). *تأثيرات أزمة كورونا (كوفيد–19) على قضايا التشغيل وأسواق العمل العربية* .

23. نافذ فايز الهرش. (2020). أثر جائحة كورونا على مؤشرات الاقتصاد العالمي . *مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة* ، صفحة 08.

24.نصر الدين تواث. (2021). أثر جائحة كورونا (كوفيد19) على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في المنطقة العربية. *مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة*، صفحة 85.

25.وكالة الانباء الجزائرية. (جويلية 2021). *نسبة التضخم في الجزائر تقدر بـ 3.9% نهاية مايو 2021*. تاريخ الاسترداد 30 12, 2021، من وكالة الانباء الجزائرية:
https://www.aps.dz/ar/economie/109797-3-9-2021